الأفاق المستقبلية للإقتصاد في العراق

اقتصاديون: أزمة الإقتصاد العراقي هيكلية ومتوارثة

بغداد / علي جابر

مازالت الافاق المستقبلية للاقتصاد في العراق غير واضحة المعالم بالرغم مرور أكثر من خمس سنوات على التغيير الذي اعقب سقوط النظام وشمل كل المجالات الحيوية في بناء الدولة العراقية ولعل الأزمة الاقتصادية القائمة في العراق ، الآن تشكل العائق الاكثر خطورة في طريق تطور ينتظر العراق كبلد يمتلك من الموارد البشرية والاقتصادية والفكرية ما يمكنه من اللحاق بمنظور الدول المحتضرة خلال زمن و جيز .

الأزمة الاقتصادية ترتبط بشكل واضح رالازمة الساسية التي تعصف بالبلاد على خلفية احداث العنف التي شكلت أبرز ملامح عراق مابعد الدكتاتورية ولهذه الأزمة الكبيرة والعميقة تداعيات خطيرة على مجمل نواحي الحياة في العراق بل انها تعتبر بجلاء عن حجم الاختلافات الكبيرة في الاقتصاد العراقي ومشروع بناء الدولة الحديثة الذي يبدو ان التخطيط له سيء حتى الآن آذ الشمولية التي تتميز بها الازمة العراقية سواء على الصعيد السياسي أو الامني او الاقتصادي بل وحتى الثقافي والاجتماعي هذه الشمولية هي اخطر تحدي يمكن ان يواجه عراق اليوم والمستقبل وهي بطبيعة الحال لسيت ازمة مفتعلة أو وليدة السنوات القليلة الماضية بل هي أزمة هيكيلية تعاظمت بشكل كبير في عقد التسعينات بسبب الحصار الاقتصادي ومن ثم حالت الحرب الاخيرة التي افرزت اقتصادا مدمر ومثقلا بتركات النظام السياسي السابق .

وسالنا الاقتصادي كريم سوادي خضير عن التطورات الاقتصادية التي سيشهدها العراق خلال المرحلة المقبلة ؟ قال : بناء على المعطيات الواقعية التي تهيمن على شكل العلاقة بين عالم الاقتصاد وعالم السياسة في العراق، يمكن الاشارة سلفا اننا نسعى الى الاستقراء ووضع الاحتمالات اكثر مما نسعى الى اقرار خطة عمل لا يمكن لاي كان تحمل مسؤوليتها في ظل غياب عوامل الاستقرار أو الوضووح الذي يتطلبه تطويربناء الاقتصاد في اي دولة في العالم وعلى مر التاريخ ، يتوقف استقرار العراق سواء على الصعيد الأمني أو السياسي على مدى القدرة التي يتمتع بها صانع القرار السياسي في الدولة العراقية للخروج من الازمنة الاقتصادية التي تعرقل نهوض العراق كبلد ذو اقتصاد مستقر يتمتع بميزة الثبات أو التدرج صعودا إلى الثبات اذ أن هناك ترابطاً شديداً بين مسببات الازمنة العراقية وما نتج عن التخلخل في البناء الأقتصادي ، ومن أولى هذه المظاهر التي رصدتها دوائر البحوث الاقتصادي ظاهرة البطالة التي وصلت إلى مديات خطيرة تتراوح بين ٦٥ إلى ٧٠٪ من قوة العمل في حين ان هذه النسبة في الكويت ١,١٪ في مصر ٩,٢٪ وفي ايران ١٤٪ وفي الاردن ١٥٪ وظاهرة الفقر حيث المواطن العراقي الآن في قائمة الأكثر فقرا في العالم من حيث الدخل السنوي ، هاتان الظاهرتان (البطالة والفقر) يؤديان بالنتيجة الى تنامي ظاهرة العنف فالبطالة عادة تؤدي إلى الفقر كنتيجة طبيعية لعدم توفر فرص العمل الكافية حيث ان معدلات الفقر في العراق بلغت مستويات مرتفعة وهذا إنعكس على المستوى المعيشي للمواطن العراقي من حيث تدهور في مستوى الخدمات سواء الصحية أو التعليمية وغيرها وبشكل أصبح كل من البطالة والفقر كمدخلين اساسين للعنف الذي استشرى في العراق وبمستوى كبير جدا بل ان العراق اصبح ساحة للارهاب الدولي وهذا مايزيد حدة الازمة فيه اذ ان جل الموارد المالية تذهب الى الدفاع والامن في حين ان عملية النهوض الاقتصادي تعطلت بشكل كبير.

هذه الظواهر التي اشرنا اليها هي جزء من معوقات أي نهوض اقتصادي مستقبلي كما هو واضح فان هناك مرحلة معقدة وصعبة علينا ان نتجاوزها وبنجاح كي نلحق بالدول النامية اولا ثم التحول من جديد على خطى الدول المتقدمة.

وسألنا السيدة بتول داود مهدي ناشطة سياسية عن اثر النظام السياسي في تجاوز الازمة اغلاقتصادية في العراق ؟ قالت : تعد الازمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها العراق في ظل الوضع الجديد والمستقبلي مصدر الخطر الابرز نظرا لصعوبة السيطرة على تداعيات داخل منظومة الدولة العراقية فالازمة هي عبارة عن حالة استثنائية يمر بها البلد .وهذه الحالة تفترض طرق غير تقليدية في السيطرة على تداعيات والخروج منها والتركيز على دور القيادة السياسية هنا يتمحور حول التكيف مع هذه الازمنة وليس من اجل الخروج منها خصوصا في ظل الفترة الراهنة التي يمر بها الاقتصاد العراقي وهذا يتطلب ادارة الازمة بشكل اكثر عقلانية وواقعية والتحكم بالضغوط الناتجة عنها وصرا مساراتها واتجاهاتها وذلك بطريقة تجعل الحكومة تعمل بشكل منتظم ومنهجي .

وعن مدى قدرة القوى السياسية الفاعلة في العراق على الخروج من الازمة الاقتصادية ؟ قالت السيدة بتول : القوى المشتركة في المشهد السياسي الآن لم تكن تمتلك برامج واضحة المعالم منذ سقوط النظام، بمعنى انها وضعت اشارات اقتصادية ضمن برامجها السياسية ولم تضع برامج اقتصادية محدد وموجهة باتجاه اهداف مبتغاة ولذلك نرى ان البرامج التي تتبع للان هي في الحقيقة ليست برامج وانما هي ردود افعال معينة بمعنى انها اجراءات لمواجهة ازمة معينة وليست سبلا لتجنب خلق الازمة ومما يساهم في تفاقم الازمة ان الاقتصاد العراقي هو اصلا اقتصاد مشوه ورث امراض مزمنة تجلت في الديون الخارجية والبطالة وعدم تنوع جوانبه الهيكلية واعتماده على مصدر ريعي واحد وارتفاع حجم مساهمة قطاع الخدمات وتراجع مساهمة الانتاجية كالزراعة والصناعة واهمها على الاطلاق الفساد الاداري الذي لم يكن جديدا على الحياة العراقية بل هو تركة نظام مشوه قاد العراق طوال اربعة عقود قاسية وهذا مايعترف به صراحة ممثل العراق السابق في الأمم المتحدة محمد الدوري في كتابه (اللعبة انتهت) حيث يقول انتشر الفساد الإداري فعلا في العراق خلال الحرب العراقية الايرانية ثم انتشر هذا الوباء خلال عقد التسعينات وخاصة اثناء الحصار وبالذات بعد البدء بتطبيق مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء والدواء وسقطت ذمم كثيرة داخل السلطة وخارجها بل وصل الامر الى دول ومنظمات دولية واصبح الفساد جزء من كيان مؤسسات الدولة .

اما الاستاذ فالح مجيد الميالي ماجستير اقتصاد فيرى :

ان الازمة الاقتصادية في العراق مرت بمراحل عدة اعطتها بعدا معقدا وغير قابل للفرز والتشخيص المجزأ.الا ان هناك مرحلة اخيرة من مراحل الازمة تتمثل بمرحلة حل الازمة واحتواء اضرارها والحد منها وهنا بالتحديد يأتي دور القيادة من خلال الرفض بين متغيرين هما مسألة ادارة الازمة ووجود قيادة قادرة على الخروج منها وفي ضوء استقراء للواقع السياسي العراقي نلاحظ بأنه ينطوي على اشكالية تتمثل بأزمة القيادة او ازمة السلطة وهي مشكلة مزدوجة تتمثل بوجود ازمة القيادة السياسية من جهة وازمة اقتصادية من جهة اخرى .وفي استعراض للوضع السياسي بعد ٩ / ٤ /٢٠٠٣ لم تحمل الحكومات المتتابعة معها حل الازمة الاقتصادية التي يشهدها البلد بل ان الوضع الاقتصادي استمر في اطار الازمة وازداد سوءا والسبب يعود الى التجاذبات السياسية الموجودة في الساحة العراقي والتي القت بضلالها على كل شيء .

وهكذا نصل الى نتيجة حل الازمةالاقتصادية يجب ان يسبقه حل الازمة الاقتصادية او ازمة السلطة خصوصا ما يتعلق بتشريع القوانين او ممارسة القوات الاجنبية في العراق ويجب ايضا وضع الاستراتيجيات لمعظم لقطاعات الانتاجية والبدء بتنسيق بينالسياسة المالية والسياسة النقدية والقضاء على ظاهرة التضخم وايجاد العلاجات الجذرية الشاملة .

من الواقع الاقتصادي

البطاقة الالكترونية والثقافة القادمة

حسين النجم

لعل المراقب للأداء التداولي النقدي في العراق يجد تأشيراً واضحاً نحو خطوة الحكومة العراقية للتداول الالكتروني لمستحقات المواطن الشهرية، سواء كانت رواتب للمتقاعدين او منح شبكة الحماية الاجتماعية .

لكن ما يلاحظ على الرغم من اهمية ونجاعة هذه الخطوة انها تسير في روتين معقد يتعرقل بين الحين والاخر على حد وصف مدير الشركة المسؤولة عن اصدار البطاقة الالكترونية الذكية ، وعد سبب هذه العرقلة الى سوء استخدام الاعلان والدعاية الارشادية لجذب المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية بصورة عشوائية مما اثر على الاداء الخاص بالإصدار من جهة وهذا ما انعكس على قلة الاصدار.

التي ستؤخر التداول الالكتروني لرواتب المستفيدين من جهة ، ومن جهة اخرى ستعمل على الحد من فرص التوسع للتداول الالكتروني ، وتحد من ظاهرة التضخم لتصاعدي القادم جراء ارتفاع رواتب الموظفين والذي لابد ان يحجم عبر البطاقة الذكية التي ستحدد كمية الادخار من جانب ، وستعمل على بناء ثقافة استهلاكية جديدة ونمط حديث لإدارة الحياة للمواطن العراقي العامل في القطاع العام .

في حين هنالك مؤشرات تبرز اننا قادمين على نمط حديث للتسوق الا وهو التداول والشراء الالكتروني وهذا ما يدعو القطاع الخاص العراقي وخصوصاً في جانبه التجاري الى اخذ زمام المبادرة وافتتاح مولات (اسواق كبيرة) للاستفادة من هذه الفرصة الاستثمارية الواعدة عبر اعطاء فرصة للطبقة الفقيرة والوسطى للشراء بالاجل وبضمان البطاقة الذكية وطبيعي ان حجم الائتمان لابد ان يتلائم مع حجم الراتب ونسبة الاستقطاع المناسبة التي لابد ان تحدد بما لايظر الحياة لعامة والهادفة الى تحقيق نوع من الرفاهية للمواطن العراقي الذي عانى من الحرمان الاجباري .ان ما نود ان نقوله ان استمرار الحكومة العراقية عبر المصارف (الرافدين والرشيد) بالعمل على تطوير هذه التجربة هي خطوة أولى في بادئ الطيق ، فلنا حاجة حقيقية اليوم في صياغة النمط الاستهلاكي للمواطن العراقي اولاً ، وتعزيز ثقافة الادخار بما تحقق احد مبادئ السوق وهو خضوع العرض للطلب من اجل اعادة توازن السوق بصورة صحيحة وهادفة الى بنائه من جديد بما يحقق بعض المدخرات ، ثالثاً اضافة الى الحد من عمليات تزوير العملة التي نراها بين الحين والاخر ، رابعاً الحد من الزحام الكثيف على المصارف الحكومية لاستلام الرواتب الشهرية للمتقاعدين او منح شبكة الحماية .ان تحقيق هذه الاهداف ووجود منافذ تسويقية حديثة ستجعل من السوق العراقية سوقاً جاذبة للاستثمار الذي نحن بحاجة عليه ، وان تنمية الثقافة الالكترونية للتداول ستكون بوابة الانتقال الاولى نحو اقتصاد السوق عبر قدرة المواطن العراقي على شراء ما يحتاج سواء نقداً عبر قدرة بطاقته المالية ورصيده او بضمانة ائتمانية من قبل الشركة المسؤولة عن ادارة هذه التجربة الناشئة في العراق.

> وان تنمية الثقافة الالكترونية للتداول ستكون بوابة الانتقال الاولى نحو اقتصاد السوق عبر قدرة المواطن العراقي على شراء ما يحتاج سواء نقداً عبر قدرة بطاقته المالية ورصيده او بضمانة ائتمانية من قبل الشركة المسؤولة عن ادارة هذه التجربة الناشئة في العراق.

الزبيدي يلتقي وزير المالية اليوناني

بغداد / المدى

استقبل وزير المالية باقر جبر الزبيدي في واشنطن على هامش مشاركته في أجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وزير المالية اليوناني وبحضور وكيل وزارته وسفير اليونان في واشنطن

جاء ذلك في بيان صادر عن المكتب الاعلامي لوزارة المالية تلقت المدى نسخة منه وأضاف البيان ان اللقاء جرى بحضور سمير الصميدعي سفير العراق في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتخلل اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها بما يخدم المصالح المشتركة وآفاق تطويرها بأتجاه فتح صفحة جديدة من التعاون الاقتصادي والمالي وتسوية ملف الديون اليونانية على العراق ضمن شروط دول نادي باريس

و تم بحث موضوع الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على اقتصاد البلدين والمعالجات التي من يمكن بها تجاوز هذه الأزمة وتقليل انعكاساتها السلبية على الأوضاع الاقتصادية بين البلدين

ودعا الزبيدي إلى ضرورة مساهمة الشركات اليونانية والقطاعين الخاص والعام اليونانيين في عملية الأعمار وتأهيل البنى التحتية في العراق وتنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى وخصوصا» مشاريع الإسكان حيث تشير الدراسات إلى حاجة العراق إلى أكثر من مليون وحدة سكنية في عموم العراق مع الحاجة إلى تأهيل البنى التحتية فيه وتعزيز المشاريع الاستثمارية في مجالات الطاقة والصحة والكهرباء

إضافة إلى مساهمة الشركات اليونانية بالتعاون مع القطاع الخاص العراقي للمباشرة بإيجاد آلية للتعاون المثمر بين البلدين من خلال إقامة شراكة اقتصادية مع القطاع الخاص العراقي مؤكدا» على إن اتفاقية الميكا التي وقع عليها العراق تضمن حقوق الشركات اليونانية في جميع مجالات الاستثمار.

ومن جهته اشاد وزير المالية اليوناني بالتطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية بين العراق واليونان مثمنا»دور الوزير في تعزيز هذه العلاقة من اجل تحقيق مردودات اقتصادية متميزة بين البلدين.

باقر جبر الزبيدي

التخطيط تبحث التعاون الاقتصادي مع إيطاليا

بغداد/المدى

بحث علي غالب بابان وزير التخطيط والتعاون الانمائي سبل تعزيز التعاون الاقتصادي وتوطيد اواصر العلاقات بين البلدين الصديقين العراقي والايطالي خلال لقائه السفير الايطالي في العراق يوم الاحد وقال مصدر في الوزارة في تصريح صحفي جرى بحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي في مختلف المجالات بين العراق وايطاليا خلال لقاءه السفير الايطالي كما تضمن اللقاء مناقشة مساهمة الحكومة الايطالية في دعم قطاع النقل والمواصلات والموانىء في البلاد من جانبه اكد السفير الايطالي دعم حكومته للعراق و حرصها على تعزيز العلاقات بين البلدين وتوطيدها وخاصة في المجال الاقتصادي.

علي بابان

اقتصاديات الظل

عوائل إدارية

عدنا لنحلم بزمن آخر يمكن أن يستحيل فيه مجرى الواقع الفاسد الحالي الى مسار صحيح .. فقد تولدت عن واقع الفساد في بعض من دوائر ومؤسسات الدولة (عوائل ادارية) في تحد واضح لمفهوم منع استغلال المناصب للمحسوبية والمنسوبية .. فبعد أن أضحت ثقافة استغلال المواقع الادارية لمصلحة الأهل والأقارب والجيران ثقافة مجتمعية لا يشار لها على انها مثلبة أو تجاوز على أحد .. طفح الكيل في احدى دوائر الدولة الى حد بات فيه المرء لا يصدق أن يجد موظفا منفردا دون أحد من أهله أو من أقاربه! – والمفارقة الشديدة السخرية في هذا الأمر ، ان حجم العوائل الادارية هذه ، يتناسب طرديا مع موقع المسؤول (أو كبير العائلة) فقد تجد موظف خدمة جاء بأحد أو لاده أو بشقيق له ، ولكن الأمر مختلف مع موظف في القسم الاداري والقريب من مركز قرارات التعيين .. أما اذا وصل الأمر الى منصب معاون المدير العام فان العائلة ستكون كبيرة ويمارس أفرادها دور ملائكة الرحمة التي تمنح المكارم ، وتحل المشاكل للآخرين الذين سلمو بشرعية هيمنة هذه العوائل على بعض دوائر الدولة ، ولازالت الجهات المعنية بمكافحة الفساد تعد الشكاوى بحق هؤلاء شكاوى كيدية .. كيف لا ندري ؟ فهل من المطلوب أن يردد موظفوا الدولة ما قالته الببغاوات (على لسان عبد الوهاب البياتي).. لبيك ياسلطان..الشمس تخرج من جيبك بالمجان.

ندوة بشأن تنمية الوحدات التخطيطية

بغداد/علي كاظم تكليف

عقدت دائرة التخطيط الاقليمي في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ندوة بعنوان(الادارة اللامركزية لتنمية الوحدات التخطيطة في المحافظات اداة لتعزيز التنمية)على قاعة المركز الوطني للاستشارات والتطوير الاداري واكدعلي غالب بابان وزير التخطيط والتعاون الانمائي في كلمة له خلال الندوة اهمية الوحدات التخطيطية في المحافظات لتعزيز التنمية المحلية فيها و ان هناك توجه للحكومة المركزية في اعطاء صلاحيات واسعة للحكومة المحلية في المحافظات واوضح السيد الوزير ان وزارة التخطيط تتحمل مسؤوليتين الاولى انجاح تجربة الحكم المحلي في العراق والاخرى نجاح التعامل مع القطاع الخاص وتوجيهه الى الاتجاه الصحيح نحو التنمية المحلية لان قطاع الخاص اصبح له الدور الاساس في عملية التنمية واعادة اعمار العراق وعلينا في وزارة تخطيط ان ناخذ به وان نرتقي بعمله وتحقيق التنمية للاقاليم والمحافظات واضاف الوزير ان مستوى تنفيذ المشاريع في الاقاليم والمحافظات كان دون المستوى المطلوب وان هذا يعد تدني في مستوى تنفيذ المشاريع لا يقع فقط على عاتق المحافظات وانما تتحمل الحكومة المركزية جزءا منه ونحن في وزارة التخطيط علينا ان نتحرك بسرعة وكفاءة من اجل تحقيق التنمية المحلية في تلك المحافظات وان مهمتنا ان ناخذ بيد تلك المحافظات من اجل النهوض بواقعها ونضع خبرتنا وامكايتنا تحت خدمة تلك المحافظات لذلك شكلنا تلك الوحدات التخطيطية فيها وان هذه الوحدات تعتمد في نجاح عملها على نجاح عملية التنمية المحلية والعكس صحيح والقيام باعطاء كل الدعم والاسناد الفني لتلك المحافظات واشارسيادته الى ان الوزارة ستعمل على تطوير كوادر الوحدات التخطيطية وتعزيز قدراتها واعطائها الاولوية في الدعم من خلال الايفادات والبعثات والدورات التدريبية داخل العراق وخارجه وحل جميع المشاكل والمعوقات التي تعرقل عملها وشدد على اهمية تعاون الوحدات التخطيطية مع المحافظات ومجالسها واجهزتها بشكل كبير من اجل تحقيق نجاح مهمة الوزارة في التنمية وان تتابع عملية تنفيذ المشاريع الوزارات في المحافظات ومشاريع المحافظات واكد السيد الوزير ان التوجه الحكومة المركزية هو اعطاء صلاحيات واسعة للحكومة المحلية وان هذا توجه هو توجه دستوري وان تم تنفيذ هذا الاستحقاق الدستوري ستكون صلاحيات الحكومة المحلية اضعاف مضاعفة وهذا ومن يتضمنه قانون الادراة المالية الذي اذا تم تشريعه سيكون لكل محافظة حساب منفصل وان وارادت النفط سيتم توزيعها على المحافظات دون الرجوع الى بغداد وان مهمة الحكومة المركزية في بغداد هي الاشراف والتوجيه والتخطيط لتلك المحافظات وتضمنت الندوة ورقة عمل للدكتور سامي متي المدير العام لدائرة التخطيط الاقليمي في الوزارة حول الوحدات التخطيطية ومهامها والاهداف المرجوة منها والية عملها اضافة الى أوراق عمل ودراسات ونقاشات حول الوحدات التخطيطية في المحافظات.

باختصار

× قال البنك الاهلي التجاري وهو اكبر بنك سعودي من حيث الاصول يوم الاحد ان ارباحه في الربع الثالث تراجعت بنسبة ٣١ في المئة تقريبا والقى باللوم على الازمة العالمية في الاداء السيء هذا العام

× اظهرت مسودة بيان نشرت اثناء قمة لزعماء منطقة اليورو ان حكومات المنطقة التي تستخدم عملة اليورو مستعدة لمساعدة البنوك في التصدي للازمة المالية بضمان بعض اصدارات الدين المصرفية

×قال متعاملون إن المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية تراجع بنسبة ثلاثة في المئة يوم الاحد مع بيع المستثمرين الاجانب الاسهم الكبيرة لكن تصيد المستثمرين المحليين لصفقات رابحة في اسهم مثل اوراسكوم للانشاء والصناعة حد من خسائر السوق

× قال رئيس الوزراء المصري احمد نظيف يوم الأحد إن الحكومة قررت عدم بيع بنك القاهرة «في المرحلة الحالية في ضو الازمة المالية العالمية الحالية

×قال الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي :انه يتوقع ان يتوصل زعماء دول مجموعة اليورو الى «خطة طموحة ومنسقة» لمعالجة الازمة المالية

× أفادت وكالات أنباء روسية أن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف دعا مجموعة الثماني إلى التحرك سريعا لعقد قمة طارئة للتعامل مع الأزمة المالية العالمية

× قال مدير صندوق النقد الدولي: إن المخاوف بشأن قدرة البنوك العالمية على الوفاء بالتزاماتها دفعت النظام المالي العالمي الى حافة انهيار شامل

×تعتزم مؤسسة التمويل الدولية ذراع إقراض القطاع الخاص التابع للبنك الدولي إطلاق صندوق قيمته ثلاثة مليارات دولار لتمويل البنوك الصغيرة في البلدان الفقيرة التي قد تتأثر بالأزمة المالية

× قال يي جانج نائب محافظ البنك المركزي الصيني : ان الأزمة المالية العالمية هي اختبار كبير لسياسات الاقتصاد الكلي في الدول النامية لكن الصين تبلي بلاء حسنا ومستعدة لتعزيز التعاون مع سائر البلدان

× قال وزير الصناعة اليمني «لا علاقة بارتفاع سعر الدولار في سوق الصرف بالأزمة المالية العالمية لان الأزمة انعكست على الأسواق المالية المصرفية بالدرجة الأولى

× قال رئيس الوزراء الكندي ستيفن هاربر : ان مجموعة الدول الصناعية السبع الكُبرى قلقة بشأن ما تعده إجراءات زائدة عن الحد تتخذها بعض الدول لإنقاذ بنوك متعثرة وهذه الاجراءات ليست في مصلحة السوق على المدى الطويل